|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2017 جنيف، 25-15 مايو 2017** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 19** | **الوثيقة C17/92-A** |
|  | **28 أبريل 2017** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| مذكرة من الأمين العام | |
| مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية | |
| مقترحات لزيادة إيرادات موارد الترقيم الدولية | |

يُشرفني أن أُحيل إلى الدول الأعضاء في المجلس مساهمة مقدمة من **الولايات المتحدة الأمريكية**.

هولين جاو  
الأمين العام

مساهمة من الولايات المتحدة الأمريكية

مقترحات لزيادة إيرادات موارد الترقيم الدولية

مقدمة

على النحو الذي يقره الاتحاد في الوثيقة C17/67 وفي وثيقة مماثلة (7/4) قُدمت إلى اجتماع فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) في فبراير 2017، أوصت وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في تقريرها لعام 2016 عن الاتحاد (التوصية 5) بأنه "ينبغي للأمين العام أن يضع خطة شاملة لتحسين استقرار القاعدة المالية للاتحاد وإمكانية التنبؤ بها، بحيث تتضمن خيارات زيادة الإيرادات ومقترحات التوفير في التكاليف، ويعرضها على المجلس لإقرارها في دورته لعام 2017". وبالمثل، طلب مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 (القـرار 158 (المراجَع في بوسان، 2014)) إلى الأمين العام أن يدرس خيارات توليد الإيرادات وأن يقدم توصية إلى المجلس بشأنها، عن طريق فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد البشرية والمالية (CWG‑FHR). وأنشأت إدارة الاتحاد فريقاً داخلياً برئاسة نائب الأمين العام وكلفته بدراسة هذا الموضوع وتقديم مقترحات بشأنه. ويتضمن الملحق 1 بالوثيقة C17/67 مبادئ لاستراتيجية لتعبئة الموارد ويتضمن الملحق 2 مجالات مقترحة لتوليد الإيرادات. وتنظر الوثيقة C17/43 في مقترح واحد بشأن زيادة الإيرادات المتأتية من موارد الترقيم الدولية (INR).

مناقشة

تعرب الولايات المتحدة عن ابتهاجها بالخطوات التي اتخذها الاتحاد، كما ترد في الوثيقة C17/67، من أجل تحديد سبل لتحسين استقراره المالي. وتستحق معظم المقترحات الواردة في الوثيقة متابعة النظر فيها لإعداد خطط تنفيذ تتسم بقدر أكبر من العملية. غير أننا نلاحظ أن الاقتراح الأول الوارد في الملحق 2 يتعلق بإنجاز تحليل للسوق بشأن إمكانية فرض رسوم على أساس السوق لقيام الاتحاد بتخصيص بعض موارد الترقيم الدولية (INR) وكذلك رسوم الإدارة السنوية المحتملة لهذه الأرقام.

وكما لاحظنا من قبل، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي الأخذ بهذا المقترح. أولا، ليست الأرقام بالكثرة التي تسمح بتطبيق تلك الرسوم عليها (هذا إذا افترضنا الحسم في إمكانية تقييم تلك الرسوم)، بما يجعل الجهد مسؤولا من الناحية المالية. وهذا أحد استنتاجات التقرير الأول لفريق الخبراء الذي خلص إلى أنه: "لا يبدو بالتالي من الممكن عملياً الحصول على إيرادات إضافية كثيرة بفرض الرسوم على التخصيصات المباشرة [لموارد الترقيم الدولية] التي يجريها مكتب تقييس الاتصالات". ثانياً، وكما سبق أن شرحت الولايات المتحدة، فإن لوائحها المتعلقة بتخصيص أرقام الاتصالات تنص صراحةً على أن تكون أي رسوم من هذا القبيل قائمة على أساس التكلفة وليس على أساس السوق. وبذلك من المرجح أن يحظر على مقدمي الخدمات في الولايات المتحدة دفع رسوم على أساس السوق لتخصيص أرقام الاتحاد هذه. وأخيراً، وكما أكدّنا مرة أخرى في اجتماعات فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية في فبراير (الوثيقة C17/50 ، الفقرات 29.9 ‑ 27.9)، لا يوجد توافق في الآراء بشأن متابعة النظر في هذا المقترح.

ويقضي المقترح الوارد في الوثيقة C17/67 بتطبيق رسوم سنوية على غير الأعضاء في الاتحاد مقابل الأرقام العالمية للنداء الدولي المجاني  (UIFN)وأرقام تعريف جهة الإصدار (IIN). ولم يقدَّم أي شرح عن الكيفية التي حددت بها المبالغ المقترحة كما لم يقدَّم أي تحليل يبرر المبالغ المختارة. ولا توجد أي معلومات تدل على أن الرسوم قائمة على أساس التكلفة. وتقدم الوثيقة C17/43 معلومات عن التكاليف المترتبة على الاتحاد مقابل إدارة موارد الترقيم الدولية (INR)، وترد بها، بوجه عام، جملة واحدة تقدر تكاليف إدارة الأرقام العالمية للنداء الدولي المجاني (UIFN) وأرقام تعريف جهة الإصدار (IIN)، دون تقديم أي شرح أو معلومات أو تحليل عن الطريقة التي اتبعت في تقدير تلك التكاليف وسبب الجزم بدقته ومعقوليته.

المقترح

تشيد الولايات المتحدة بالجهود التي يبذلها الاتحاد من أجل تحديد سبل تحقيق استقرار قاعدته المالية وتحديد مصادر جديدة لإيرادات محتملة. ونشجع هذه الجهود ونتطلع إلى رؤية خطط محددة لتنفيذ العديد من المقترحات الواردة في الوثيقة C17/67. غير أننا ما زلنا نعتقد أن فرض رسوم جديدة أو زيادة الرسوم على تخصيص بعض موارد الترقيم الدولية من جانب الاتحاد لا يمثل مصدراً صالحاً لإيرادات إضافية وأنه لا يوجد توافق للآراء بشأن مواصلة النظر في مثل هذا المقترح، وحتى المقترح الوارد في الوثيقة C17/43. وكما اقتُرح في السابق، يمكن للبلدان التي تؤيد استخدام تخصيصات موارد الترقيم الدولية لتوليد الإيرادات أن تنظر في إجراء تجربة طوعية إن كانت ترى أن ذلك قد يحقق بعض المكاسب للاتحاد.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_